الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
الكتابة العامة

محضر لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة

- **تاريخ الاجتماع:** 16 فيفري 2024
- **جدول الأعمال:**

الإستماع إلى وزير التربية حول:

- وضعية الأساتذة والمعلمين النواب
- المرشدين التطبيقيين للتربية وأعوان التأطير

أساتذة الإنقليزية

•الحضـــــــــــــــور :

-الحاضرون : (09)

- المعتذرون : (01)

-المتغيبون : (0)

افتتاح الجلسة: (10.00)

رفع الجلسة: (14.45)

- **مداولات اللجنة :**

عقدت لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة جلسة بتاريخ 16 فيفري2024، خصصتها إلى الاستماع إلى السيد محمد علي البوغديري وزير التربية حول:

- وضعية الأساتذة والمعلمين النواب
- المرشدين التطبيقيين للتربية وأعوان التأطير
- أساتذة الإنجليزية

وفي مستهل كلمته، بيّن السيد وزير التربية الذي حضر الجلسة رفقة مجموعة من إطارات الوزارة أن موضوع الأساتذة والمعلمين النواب هو موضوع حارق، وهو نتيجة تراكمات استمرت على مدى سنوات مشيرا أن الوزارة ماضية قدما في إيجاد الحلول والقطع نهائيا مع كافة أشكال التشغيل الهش والمهين في إطار الانسجام التام مع موقف السيد رئيس الجمهورية. كما تطرق إلى الأسباب التي دفعت بالوزارة إلى اعتماد آلية التعويض والتي من بينها حالات المرض متوسط المدى وعطلة الأمومة. وفي ذات السياق أكّد أن وضعية المرشدين التطبيقيين للتربية والقيمين هي وضعية مثيرة للقلق ولن تدخر الوزارة جهدا للنظر في كافة الإمكانيات المتاحة لمعالجتها.

وبالنسبة للمنحة الشهرية التي يتمتع بها الأساتذة النواب بموجب الصيغة الجديدة للعقود التي قبلوا بها والتي تمتد على مدى 9 أشهر، أفاد الوزير أنه تم الترفيع في المنحة المذكورة من 750 دينارا إلى 1250 دينارا على أن يتم الترفيع فيها مرة أخرى في شهر سبتمبر القادم لتقدر بـ 1500 دينار مع ضمان التغطية الاجتماعية لهم، وأكّد أنه تم تسوية وضعية ثلاث دفوعات في انتظار تسوية وضعية الدفعة الرابعة موضحا أن الوزارة ماضية في تنفيذ تعهداتها بخصوص المعلمين النواب.

واعتبر أن إحداث ماجستير مهني بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي هو حل من الحلول الممكنة لتخرج مربين أكفاء وتطوير صيغ وآليات انتداب مدرسي التعليم الإعدادي والثانوي لجميع الاختصاصات وتجويد الموارد البشرية.

وفيما يتعلق بأساتذة الإنجليزية المعطلين أشار إلى أن وضعيتهم مرتبطة بمخرجات الاستشارة الوطنية لإصلاح نظام التربية والتعليم وخاصة إذا ما تم اعتماد اللغة الإنجليزية مما سيفتح آفاق تشغيلية هامة لهم.

إثر ذلك تولى ممثلو الوزارة تقديم عرض تضمّن مجموعة من الإحصائيات حيث تم عرض تشخيص لقاعدة بيانات نواب المرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي 2008 – 2016 حسب مادة التدريس وفترة العمل. كما تم التطرق إلى بعض الإشكاليات من بينها محدودية عدد النواب في بعض الاختصاصات في بعض الجهات وخلو قاعدة البيانات منهم في مادتي التربية التقنية والتربية المسرحية مشيرين إلى تعذر الاتصال بالبعض ورفض التحاق البعض الآخر.

وأفاد المدير العام للموارد البشرية بوزارة التربية أن العدد الجملي للنواب في التعليم الثانوي الذين قاموا بعملية التحيين يقدر بـ 5581 نائبا في كل الاختصاصات. كما بيّن أن جلسة 28 مارس 2023 التي عقدتها الوزارة مع الطرف الاجتماعي توصلت إلى الاقتراحات التالية:

أولا: تسوية وضعية دفعة 2022 /الألف انتداب

- التعجيل في تسوية الوضعية الإدارية والمالية للمعنيين بالأمر بصفة عون وقتي صنف أ2 طبقا لمحضر اتفاق 12 أوت 2020 بين وزارتي التربية والمالية.
- تعويض المتخلّين الذين لم يلتحقوا طبقا لمقتضيات الأمر الحكومي عدد151 لسنة 2021 المؤرخ في 5 مارس 2021.

ثانيا: قاعدة بيانات النواب 2008 – 2016

- إصدار بلاغ لدعوة جميع النواب المدرجين بقاعدة البيانات 2008-2016 إلى تحيين معطياتهم الشخصية.

- حذف جميع المنتدبين في مختلف الاسلاك الأخرى بعد القيام بعملية مسح شاملة في تقاطع مع قاعدة بيانات المركز الوطني للإعلامية.
- حذف النواب الذين لم يقوموا بعملية التحيين الأخيرة
- دراسة الاعتراضات على عدم الإدراج وذلك حالة بحالة
- الحذف من قاعدة البيانات لكل من تمت دعوته لتسوية شغور ظرفي ولم يلتحق

ثالثا: وضعية النواب الذين قاموا بتسديد الشغورات للفترة الممتدة من 14 سبتمبر 2016 إلى 30 ديسمبر 2022

- ضبط قائمة اسمية للنواب الذين قاموا بتسديد شغورات ظرفية للفترة الممتدة من 14 سبتمبر 2016 إلى 30 ديسمبر 2022 وموافاة اللجنة المكلفة بدراسة الملفات بالوثائق الازمة من الشهادة العلمية وشهادة خدمات وبطاقة خلاص ونسخ من العقود.

واستنادا لما صرّح به السيد وزير التربية أكّد المدير العام للموارد البشرية أنه سيتم الشروع في استيعاب نواب التعليم الثانوي حسب حاجيات كل سنة وفق مقاربة تختلف عن مقاربة استيعاب المعلمين النواب بالتعليم الابتدائي حيث ستكون الأولوية في تسوية الوضعيات في التعليم الثانوي لمن قام بالتعويض لفترة ثلاثة أشهر فما فوق في قاعدة البيانات 2008 - 2016 شرط عدم إقصاء الأساتذة النواب خارج قاعدة البيانات الذين اشتغلوا وتم تكوينهم واكتسبوا الخبرة وذلك في انتظار تفعيل آلية الانتداب القارة بعد مراجعة الاتفاقية المبرمة مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتنسيق مع وزارة المالية حتى يقع انتداب خريجي الماجستير المهني المزمع إحداثه وذلك حسب الحاجيات التي تضبطها الوزارة.

أما بالنسبة للمعلمين النواب، فقد أوضح أن عددهم الجملي يبلغ 5632 من بينهم 2828 قاموا بعملية التحيين وتم تسوية وضعية آخر دفعة خلال شهر سبتمبر 2022. مشيرا في ذات السياق إلى أنه في حال عدم سد خريجي علوم التربية للشغورات الموجودة، يمكن اللجوء إلى المعلمين

النواب الذين لم تتوفر فيهم شروط التسوية بموجب الاتفاقية المبرمة مع الجامعة العامة للتعليم الأساسي.

كما أبرز أن الوزارة تتولى تحديد الشغورات الظرفية منها والفعلية وتعمل على احترام معايير وإجراءات إسناد التعويض.

ومن جهة أخرى، تعرض إلى تطور عدد أعوان التأطير والمرافقة بين سنوات 2019 و2021 الذي بلغ 1228 في مجمله من بينهم 712 أعوان تأطير و516 عونا من المتعاقدين المكلفين بتسديد الشغورات الظرفية للتعهد بمختلف المواد والأدوات ووسائل الإيضاح البيداغوجية وصيانتها وإصلاحها ومساعدة مدرسي المدارس الإعدادية والمعاهد.

وعن مناظرة المرشدين التطبيقيين للتربية والاعتراضات المقدمة حول نتائجها، أفاد أن دائرة المحاسبات بصدد التدقيق في المناظرة المذكورة، مؤكدا حرص الوزارة على تطبيق نتائج التقرير الذي سيصدر في الغرض.

وفي تفاعلهم، شدّد الحاضرون على ضرورة التعاطي الجدي مع هذا الملف وعلى تطبيق الاتفاقيات الممضاة مع الشريك الاجتماعي في إطار استمرارية الدولة وإيجاد الحلول الكفيلة بالقضاء على كافة أشكال التشغيل الهش ودعوا إلى إيجاد آلية تضمن انتظام صرف منح الأساتذة النواب وحقهم في التغطية الاجتماعية وتلقي العلاج، مشيرين إلى أن تسوية وضعية ألف أستاذ نائب يبقى غير كاف في ظل النقص الواضح لإطارات التدريس في العديد من المؤسسات التربوية داخل الجهات. كما طالبوا بإيجاد حلول لتغطية النقص في أعوان التأطير واقترحوا إمكانية تكليف جزء من النواب المتخرجين في اختصاصات العلوم الإنسانية بهذه المهمة.

واعتبر عدد من أعضاء اللجنة أن معالجة مشكل الأساتذة والمعلمين النواب لا يجب أن يكون انطلاقا من خلفية اجتماعية وتشغيلية فقط بل يجب مراعاة الجوانب البيداغوجية والتعليمية أيضا مشددين على ضرورة التدقيق في منح النيابات بالمندوبيات الجهوية للتربية والتصدي إلى جميع أشكال المحاباة.

وفي ذات السياق أثيرت عديد التساؤلات حول:

- أسباب عدم تسوية وضعية الدفعة الرابعة التي تضم ألف أستاذ نائب
- عدم تسوية وضعية 47 أستاذ نائب من المتخلين من دفعة الألف الأخيرة
- تنزيل قاعدة البيانات التكميلية لنواب ما بعد سنة 2016 مع طلب الاستيضاح حول أسباب تأخر تفعيل اتفاقية 23 ماي 2023 من خلال تسوية عادلة وشاملة لجميع نواب 2008-2024 على دفعات.
- إمكانية إبرام اتفاقية جديدة مع المعلمين النواب الذين لم تشملهم الاتفاقية السابقة،
- البتّ في اعتراض المائة معلم نائب وعدم تسوية وضعيتهم
- نتائج أشغال لجنة التدقيق بوزارة التربية في الانتدابات
- مآل الاعتراض على نتائج الترقيات المهنية بالتعليم الثانوي

من جهة أخرى، تساءل عدد من النواب حول إمكانية الجمع بين التدريس كأستاذ نائب والترسيم بالماجستير المهني وحول إمكانية تحديد سن لقبول الترشح للمشاركة في مناظرة الماجستير المهني. كما تمت الدعوة إلى إعادة النظر في القرار القاضي بإقصاء أصحاب الشهائد الجامعية والإجازات الجامعية التي لا تخضع للأمر 3123 وإدراجهم كأعوان صنف "أ3" مثلما تم مع المعلمين النواب.

إلى جانب ذلك شدّد النواب على ضرورة صرف المتخلدات المالية لعدد كبير من الأساتذة النواب منذ سنة 2019. بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار المعدل العمري والتنفيل العمري عند تسوية وضعية الأساتذة النواب خاصة لمن تجاوز سن الـ 50 والـ45 سنة. وطالبوا باعتماد سقف زمني لتسوية نهائية لكامل الملف على دفعات من خلال ضبط روزنامة دقيقة. واقترح أحد أعضاء اللجنة أن يتم العمل بهذه الروزنامة لمدة ثلاث سنوات إلى حين دخول الماجستير المهني المقترح حيز النفاذ.

وبخصوص الاشكال المتعلق بعدم منح النيابات لبعض الأساتذة النواب في بعض الاختصاصات نظرا لعدم تماشي الشهادة العلمية مع الاختصاص المطلوب، تم اقتراح إعادة النظر في وضعية المعنيين وإعادة توظيفهم في التعليم الابتدائي.

وبالنسبة للأساتذة النواب في اختصاص اللغة الإنجليزية دعا المتدخلون إلى احترام حق هذه الفئة في الشغل على غرار بقية الاختصاصات خاصة وأن مادة اللغة الإنجليزية تعتبر من المواد الهامة في التعليم الأساسي.

واعتبر النواب أنه من بين الحلول المتاحة هي عروض الشغل التي يمكن أن توفرها وكالة التعاون الفني وفرض نسبة للانتداب للتدريس في مؤسسات التعليم الخاصة لمن هم مسجلون في قاعدة البيانات.

وبيّن بعض المتدخلين أن الرقمنة تمثل اليوم ضرورة حتمية لا مناص منها وأن التعليم يتطلب ثورة في طريقته على وجه الخصوص برفع كل الحواجز، داعين إلى تفعيل مجلس المؤسسة وانفتاح المؤسسات التربوية على محيطها الخارجي.

وأثار النواب مشكلة وضعية المدرسة التونسية بالدوحة التي لايزال مطلب اعتمادها قيد الدرس من قبل الوزارة، مشيرين إلى أن التلاميذ الذين يزاولون دراستهم بهذه المؤسسة هم مواطنون تونسيون في المقام الأول يضمن لهم الدستور التونسي حقهم في الدراسة وفي اجتياز الامتحانات والمناظرات الوطنية والتي تحرص الدولة على ضمانه مع ضرورة احترام القوانين الوطنية والمناهج البيداغوجية التونسية. وعبروا عن رفضهم لكافة أشكال التوظيف السياسي والحزبي للمدرسة المذكورة، وتساءلوا في هذا الصدد عن الإجراءات والتدابير السريعة التي يمكن أن تتخذها الوزارة لضمان حق التلاميذ الذين يدرسون بهذه المؤسسة التربوية في اجتياز المناظرة الوطنية للبكالوريا نظرا لأن البتّ في مطلب الاعتماد قد يستغرق وقتا طويلا.

وفي مداخلاتهم أجمع النواب على مظاهر التسيّب والانفلات في المؤسسات التربوية وفي محيطها الخارجي ودعوا إلى ضرورة تأمين وحدات أمنية قارة لحماية التلاميذ.

وفي علاقة بجملة من المشاغل الجهوية التربوية، تطرق النواب إلى وضعية عديد المؤسسات التربوية التي تفتقد لبنية تحتية تمكّن من مزاولة التلاميذ لأنشطة رياضية مثلما هو الحال بمعهد ابن خلدون برادس، وإبرام اتفاقيات شراكة مع الجمعيات. وفي هذا الإطار أشار عضو من اللجنة إلى طلب الجمعية الجهوية للبيئة والمحافظة على المحيط وجمعية الاتحاد الوطني للتربية المختصة إبرام اتفاق شراكة مع المندوبية الجهوية للتربية بأريانة حول معاضدة مجهودات الدولة ودعمها في النهوض بالوسط المدرسي والمشاركة في إثراء الأنشطة الثقافية والاجتماعية والتربوية ووضع كل الخبرات والمكونين لتحقيق ذلك.

وفي نفس السياق تمت الإشارة إلى مشروع تنشيط الحياة المدرسية الثقافية للمخرج القدير "أنيس الأسود" الذي لم تتفاعل معه الوزارة. وقد دعا البعض إلى برمجة زيارة إلى قصر خير الدين باشا مستنكرين بقاء هذا المعلم التاريخي الهام مغلقا إلى حدّ هذا اليوم.

وعبّر المتدخلون عن عمق قلقهم من وضعية البنية التحتية المهترئة للمدارس والمعاهد بعدة جهات على غرار ولايات القصرين وسليانة وقفصة داعين إلى الوقوف على الأسباب الحقيقية لتراجع نتائج هذه الولايات في الامتحانات الوطنية ومطالبين بضرورة توفير النقل المدرسي بالأرياف الذي يعد سببا رئيسيا من أسباب الانقطاع المدرسي.

وفي ردوده على مجمل التساؤلات والاقتراحات التي تقدم بها النواب، بيّن وزير التربية أنه يعمل على ضمان منحة للأساتذة النواب على مدى 12 شهرا مع تمتيعهم بتغطية اجتماعية طيلة السنة.

وأفاد أن الوزارة ستواصل العمل على رقمنة المؤسسات التربوية لضمان أكثر شفافية ونجاعة في التواصل وفي سد الشغورات ومتابعة سير المؤسسات ونتائج التلاميذ موضحا أن المنصة الرقمية التي أطلقتها الوزارة لمواكبة التحول الرقمي والمتابعة المستمرة للأولياء لنتائج وحضور أبنائهم تقود المتصفح إلى منصة "مدرستي" للمدارس الابتدائية و"معهدي" للمعاهد الثانوية

والإعداديات و"مرصد عين" لرصد كل التجاوزات والعنف المدرسي وجميعها فضاءات للخدمات المدرسية الرقمية.

من جهة أخرى اعتبر الوزير أن التخطيط المستقبلي يقتضي ضبط الحاجيات حسب تقديرات عدد الأقسام والاختصاصات وتعويض المعلمين والأساتذة المحالين على شرف المهنة مشيرا إلى وجود نقص كبير في الأخصائيين النفسانيين بالجهات وفي القيمين وفي أعوان الحراسة.

كما أكد أن الماجستير المهني المقترح سيوفر تكوينا بيداغوجيا هاما للمربين لضمان جودة التعليم.

وتفاعلا مع التساؤل الخاص بوضعية أساتذة اللغة الإنجليزية اقترح الوزير إيلاء تدريس هذه المادة لأصحاب الاختصاص في المرحلة الابتدائية.

من ناحية أخرى ثمّن وزير التربية تجربة نوادي التنشيط الثقافي بولاية مدنين معتبرا أنها تجربة رائدة يمكن الاستئناس بها وتعميمها بالمدارس والإعداديات والمعاهد الثانوية وقد أكد على أهمية إبرام اتفاقيات شراكة في التنشيط الثقافي والرياضي مذكّرا حرص الوزارة على تنفيذ كافة الاتفاقيات مع الشريك الاجتماعي، كما عرّج على طلب الجمعية البيئية المذكورة أعلاه المتعلق بإبرام اتفاق شراكة مع المندوبية الجهوية للتربية بأريانة وأوضح أنه تمت الموافقة عليه وإمضاؤه من قبل المندوب الجهوي بتاريخ 31 جانفي 2024.

وحول موضوع المدرسة التونسية بالدوحة، أوضح أنّ هذه المدرسة ليس لها اعتماد منذ سنة 2018 وبيّن رفض الوزارة لمواصلة عملها دون الامتثال إلى المناهج البيداغوجية والتربوية التونسية وأفاد أن مزاولة التلاميذ لدراستهم في مدرسة غير قانونية تضفي إلى عدم تمكينهم من اجتياز المناظرة الوطنية. كما عبّر عن رفضه للتوظيف السياسي والحزبي للمؤسسة التربوية المذكورة. وفي سياق متصل أفاد وزير التربية أنه من المزمع إحداث مدرسة تونسية بعمان ستمكّن من توظيف كفاءات من الأساتذة في اختصاصات متنوعة.

ومن جهتهم أوضح ممثلو الوزارة أن عملية خلاص أجور النواب مسألة معقدة ومتشعبة على مستوى مصالح الوزارة والمندوبيات الجهوية ووزارة المالية، كما بينوا أنه تمت تسوية وضعية المعلمين الذين شملتهم الاتفاقية. أما بخصوص تظلم المعترضين منهم فقد تم التأكيد على أن ملفاتهم سليمة وأن إجراءات التدقيق فيها لا تزال لدى دائرة المحاسبات.

وعن نتائج التدقيق في الانتدابات أفادوا أن لجان التدقيق تواصل أشغالها وستشمل النتائج المنتدبين بما فيهم الأساتذة والمعلمين النواب وستتفاعل الوزارة مع هذه النتائج.

وفي خصوص نتائج الترقيات المهنية بالتعليم الثانوي، بيّن ممثلو الوزارة أنها نتائج أولية قابلة للطعن في أجل شهرين أمام لجنة سيتم إحداثها للنظر في هذه الطعون ولإصدار النتائج النهائية.

وفي ردهم على مقترح فرض نسبة انتداب للأساتذة والمعلمين النواب بمؤسسات التعليم الخاصة أكدوا أن الأمر عدد 486 لسنة 2008 المؤرخ في 22 فيفري 2008 لا يمكّن من ذلك.

وحول التنفيل العمري للمعلمين والأساتذة النواب تم التذكير بالنصوص القانونية التي تضبط السن القانونية للانتداب بالوظيفة العمومية والتي حددت بـ40 سنة والأمر عدد1031 لسنة 2006 المؤرخ في 13 أفريل 2006 الذي يمكّن من التنفيل بـ5 سنوات شريطة أن يكون قد قضاها المعني بالأمر في خدمات مدنية فعلية كما تمت الإشارة إلى صدور نص أجاز فصله الثالث من التنفيل العمري في حدود 50 سنة باحتساب مدة 15 سنة عمل فعلي لاستحقاق التقاعد.

وعن موضوع تسوية وضعية حاملي الإجازة خارج نظام أمد في التعليم الثانوي بيّنوا أن المستوى الأدنى للانتداب هو الإجازة في نظام أمد والتي تعادل الأستاذية في النظام القديم.

وبين الكاتب العام لوزارة التربية أن الماجستير المهني لعلوم التربية هو استراتيجية وضعتها الوزارة لتكوين أساتذة تعليم ثانوي أكفاء وسيتم العمل بها في أفق سنة 2026 – 2027 وفق الحاجيات الحقيقية التي ستضبط بقانون المالية المعني مع ضمان التوظيف الأمثل لهذا الإطار التربوي.

وأبرزت المديرة العامة للتخطيط بوزارة التربية في مداخلتها أن الإنتدابات تكون انطلاقا من تحديد الحاجيات حسب المادة والاختصاص وذلك بالتنسيق مع مصالح الوظيفة العمومية

برئاسة الحكومة مشيرة إلى ضرورة تسديد الشغورات الناتجة عن التقاعد وغيرها من الحاجيات الإضافية في ظل غياب الإنتدابات ، وقدمت عرضا تضمن مجموعة من الإحصائيات ساقتها باحتراز، حيث من المتوقع تواصل انخفاض عدد التلاميذ بالمرحلة الابتدائية لحدود سنة 2030 وذلك في مقابل ارتفاع عدد التلاميذ بالتعليم الثانوي إلى حدود سنة 2026 -2027 وهو ما سيترتب عليه تقليص نسبي في عدد الأقسام بالمرحلة الابتدائية وإحالة حوالي 1500 معلم في هذه السنة وحوالي 2000 معلم في السنة التي تليها.

رئيس اللجنة **مقررااللجنة**

فخر الدين فضلون **نجيب عكرمي**